

## مقدمة:

إذا كان التبرير الوحيد لتدخل الدولة في الاقتصاد يقوم أساساً على وجود فشل في نظام إقتصاد السوق، فإن الاقتصاديين الليبراليين يناصرون رأياً مخالفاً يكمن في أن آلية السوق لديها ما يسمى **بالتصحيح الذاتي**، و بالتالي يكون دور الدولة كل شيء، إلا متدخلَةً فلا.

في العديد من الدول ذات الوزن النسبي العالمي المعتبر، نلاحظ كيف أن تدخلات الدولة منخفضة نسبياً في النشاطات الاقتصادية (الخصوصة، قلة التشريعات، الإصلاحات الضريبية...)، على المستوى النظري، فإن أهداف التصحيحات التقليدية للنشاط العمومي (تنظيمات للنشاط الاقتصادي، تعديلات فشل السوق، إعادة توزيع الثروة...) تتركز على الوضع في الحسابان جميع أشكال فشل السوق الممكنة، و التي على أساسها ينشأ مفهوم تدخل الدولة.

- هل يمكن أن تكون هناك دولة من دون سلطة على أسواقها ؟ خاصة عندما يكون الاقتصاد إقتصاد سوق.

ان التحولات الطارئة على تسيير الاقتصاد يمكن ترجمتها بواسطة العديد من العمليات، فالسلطات العمومية تعمل جاهدة لإعادة بعث و تشجيع الاستثمارات الخاصة عن طريق نشاطات منظمة ( تليين السياسات التقيدية لمنح القروض، رفع معدلات الفائدة للمقرضين من أجل تقوية قدرات التمويل الخارجي، تأسيس قوانين جديدة لترقية الاستثمارات و الصادرات)، و محاولة البحث مع مجمل الشركاء الاقتصاديين ( الشركات، البنوك، المجمعات الاجنبية...) الطرق التي تبعث و ترتقي بالاقتصاد من جديد.

على وجه العموم، فالسلطات العمومية تستمر لتضمن الحد الأدنى من الحماية للهيكل الصناعية، من أجل تحقيق توقعات الصناعات من جهة، و من أجل الإقضاء المتوالي للتذبذبات الحادثة بين العرض و الطلب من جهة أخرى، لكن تدخل الدولة الذي عرف تطورات جديدة أصبح يتميز بأقل "مباشرة" و "أقل حدة" مقارنة بالسنوات الماضية.

بالتأكيد، فالدولة لا تقصد التحلي الكلي - دعه يعمل؟- عن ميكانيزمات المنافسة بالمخاطرة و النظر الى الاقتصاد يصل الى تمزقات خطيرة جراء اللاتوازن الاقتصادي و المالي الضارب في العمق، و بالتالي كان الحل في اللوائح و القوانين بما يسمى: **السياسات الصناعية و التجارية** التي تسمح لنا بالتفكير برهة بأننا بصدد طريقة جديدة للإحاطة بالمشاكل الاقتصادية المستجدة، انفتاح الاقتصاد، ضغط المنافسة العالمية و ضعف النظام الصناعي جعلت الدولة تعيد النظر في أشكال تدخلها في الإقتصاد مرة أخرى.

من تنظيمات شاملة و أوجه نظر كلية، الى الاتجاه نحو الاحلال المتدرج للمنطق الاقتصادي الجزئي القائم على دور المؤسسة و التسيير كعوامل لتوجيه سيرورة التنمية، المنطق الجزئي للاقتصاد يفضي الى تنقل التقارير **صناعة/دولة** من وجهة النظر التي تقود الى خفض ميكانيزمات التدخل التقليدية القائمة على اساس الانشطة الشاملة ( تشريعات، التنظيمات القطاعية، التحفيزات الاقتصادية...)، من جانب مؤسساتي تسييري و ليس من جانب تنموي و اعادة هيكلة للاقتصاد ككل، و بالتالي، إن نفهم أن السياسة الصناعية هي كالاتي: " مجموعة العلاقات بين الدولة و المؤسسات"، لا ينبغي ان نندهش ان وجود نوع من التدخل يزيد من رفع التساؤل، خاصة من وجهة نظر ليبرالية مطلقة اين دور الدولة منخفض الى الحد الأدنى له ( حماية الامن القومي، ..)، في الواقع، و بينما

يوجد العديد من الخلفيات النظرية و مواقف مناهضة لوضع سياسة ما، فاننا نجد من الجانب الآخر حجج الاقتصادية في صالح التدخلات كثيرة و متعددة.

حاليا، في الجزائر مثل أغلب دول العالم، السلطات العمومية لا تتردد في رفع مستويات تدخلاتها، بوضع عناصر ما نسبية - بقليل من التشويش - : " السياسة الصناعية" ( هناك من يقول السياسات الإقتصادية)، بالتأكيد- فداخل الاقتصادية الحديثة، على فكرة ان كل النشاطات من طرف الدولة -سواء من قريب او من بعيد- لها أثر في الهياكل الصناعية، و على سلوكات الاعوان الاقتصاديين، هذه السياسات ليست دائما مصرحُ بها ( أي ضمنية!).

إذا كانت كل القطاعات تتميز بتفاعل مجموعة عناصرها ( المنتجين، المستهلكين، الوسطاء و جميع أعضاء النظام ) ، و بافتراض عدم تماثل المصالح و الاهداف لكل عنصر، فان قطاع التأمينات يُعرف هو الآخر بمجموعة عناصره التي من حيث التكوين و السعة تختلف بالنظر الى نوع الترابط الحاصل في علاقات عناصره المكونة له ، العناصر التي تعتبر وحدات انتاج تبحث لتعزيز وجودها و تقويته بتوسيع و تمديد حقل نشاطاتها حول خلق أظرفة مالية صلبة، في نفس الوقت تسمح لها هذه الاخيرة -من جانب ما- على الوفاء بتعهداتها و ملاءتها المالية امام زبائنها، و من جانب آخر، خلق قدرة مالية من أجل ممارسة سياساتها الاستثمارية بالتناعم و القطاعات الاخرى.

فضلا عن وجود هذا العنصر النشط في قطاع التأمينات، يوجد عنصر آخر يعرف باسم أعضاء الضبط و المراقبة التي تعكس النشاط العمومي في هذا القطاع، بتفكيك و تحليل العلاقة السببية بين العنصرين السابقين الذكر، نحاول أن نجتمع في هذه الدراسة جميع هذه العناصر، من هياكلها الى حد بلوغها اهدافها، من جانب آخر فإن تلك الاهداف في هذا الميدان من الاهمية بمكان، لأن طبيعتها

هي التي تحدد طبيعة تلك القرارات لجميع العناصر المكونة للقطاع، فطبيعة و اهداف قرار انشاء  
العنصر الانتاجي للقطاع تختلف لدى قطاعات أخرى.

في هذا الاطار، الدولة من مفهوم الحامية لمصالح و حقوق المؤمنين و بالنظر الى اهمية و  
دور أموال مؤسسات التأمين كمصدر للتوفير الوطني و مصدر رئيسي لتمويل استثماراتها، تتدخل في  
هذا القطاع ليس فقط من أجل التنظيم لكن من أجل حمايته من كل الفوضى و من أجل الإصلاح عندما  
تقتضي الضرورة.

كذلك محاولة منا تسليط الضوء على مختلف أوجه الاختلاف لتدخلات الدولة من اجل ضمان  
استمرارية نشاط التأمينات ، و الربح في إطار توازن الفوائد- المؤمنين ، المؤمنون و الدولة.

هذا الموضوع قد تم تناوله في العديد من الدراسات، لكن ميزات التأمين و المستجبات التي  
عرفها هذا الميدان عبر الزمن هي الأخرى، كانت تتأثر دائما بالظرفية الاقتصادية. لأجل هذا فالعديد  
من الدول التي منها الجزائر، المشرع يتدخل سواء من أجل تعديل بعض النصوص القانونية، أو من  
أجل نشر مراسيم جديدة.

إن تدخل الدولة، أهدافه، وسائله و دراسته عرفوا تغيرات نوعية - منذ القديم الى غاية  
الساعة، كذلك بعد التركيز على هذا التطور ، سوف نحاول أن نحلل النموذج الجزائري كتجربة لبلد  
من العالم الثالث في تطبيق السياسات الصناعية على قطاع مميز تحكمه ظروف و رهانات من نوع  
آخر، ألا وهو قطاع التأمينات.

## I - إشكالية البحث:

ما هي مكونات ومبررات السياسة الصناعية في قطاع التأمينات في الجزائر؟

و قد قسمنا الإشكالية الأم إلى أسئلة فرعية، هي كالتالي:

01- ما هي الأسس النظرية لتدخل الدولة في الاقتصاد؟

02- ما مفهوم السياسات الصناعية ؟

03- ما هي ظروف نشأة و تطور صناعة التأمين في الجزائر من مفهوم الثلاثية:

هيكل-سلوك-أداء؟ و كيف تمارس الدولة الجزائرية تدخلاتها والسياسات الصناعية في

صناعة التأمين؟ و إلى أي مدى ساهمت في رفع أداء صناعة التأمين؟

## II - الفرضيات:

ننطلق في دراستنا هذه من الفرضيات التالية:

- عندما نتعامل مع قطاع التأمينات فإننا نعتبر أن نشاط التأمين هو صناعة بحد ذاتها، أي

نستطيع أن نصلحها بـ: **صناعة التأمين** (علاقته بالـ PIB)، و ذلك من وجهة نظر الإقتصاد

الصناعي.

- تؤثر وتتأثر حالة التنمية الاقتصادية، بمدى فاعلية السياسات الصناعية في قطاع ما، ويمكن

لذلك السياسات أن تساهم لحد ما في ترقية الاستثمار ( الاستثمار الاجنبي المباشر، الصادرات، انعاش

الدورة الاقتصادية والتشابك القطاعي... الخ ).

- تأثرت صناعة التأمين بالتطورات و التحولات عبر الزمن ( في الجزائر) منذ سنة 1962 م الى اليوم، و ذلك عبر مرورها بثلاث مراحل تطويرية هامة جعلتها ما هي عليه الآن.
- إن غياب الثقافة التأمينية في المجتمع الجزائري هو ما جعل تأثيره وتأثره -أي التأمين- على الاقتصاد محدود.

### **III- أهداف الدراسة:**

إن التطرق إلى هذا الموضوع واختياره كان من أجل:

1. محاولة دراسة الوضعية الحالية لصناعة التأمين الجزائرية، والوقوف على أهم نقائصها قصد التمكن من تبني أفضل الحلول و انتهاج أحسن السياسات التي تؤدي إلى تحسين أدائها وترقية خدماتها.
2. محاولة التعرف على المؤسسات التأمينية وأشكال تعاملاتها مع الاعوان الاقتصاديين.
3. تتجلى أهمية التأمين في الدور المزدوج الذي يؤديه نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية من خلال توفيره للضمانات اللازمة لتحقيق خطط هذه الأخيرة من جهة و تجميعه حصيلة معتبرة من الموارد المالية تستفيد منها المشاريع المنتجة و لذلك تظهر أهمية الموضوع في الدور الذي يلعبه التأمين في الحياة الاقتصادية الجزائرية.
4. محاولة إبراز أهمية الاقتصاد الصناعي والسياسات الصناعية و مناسبتها في تحليل الصناعات (الهيكل-السلوك-الأداء ) ، و تبيان أثر ذلك على جميع الاعوان الاقتصاديين خاصة في قطاع التأمين بالجزائر.-

#### **IV - دوافع اختيار البحث:**

- قلة الدراسات التي تناولت الموضوع.
- محاولة البدء في موضوع يكون اللبنة الأولى لموضوع أكثر تعمقا.
- الرغبة الشخصية في إسقاط ما تم تعلمه أكاديميا على مختلف القطاعات الاقتصادية، و البحث عن الحقيقة في كل فرصة متاحة (العلاقات الخفية بين المتغيرات المستقلة والتابعة: الارتباط والانحدار).

#### **V - منهج البحث:**

سنعتمد على المنهج الاستقرائي من خلال العرض والتحليل، وكذا المنهج التاريخي من خلال عرض الوقائع المتوفرة في مادة البحث، ويدعم الجزء النظري بجزء تطبيقي يعتمد على المنهج الوصفي الإحصائي وذلك باستخدام أساليب القياس الاقتصادي كمنهج جيد لتشخيص الظواهر وقياسها ونمذجة العلاقات المتداخلة فيما بينها.

## VI - خطة البحث:

الفصل الأول تحت عنوان **مبررات ومفهوم السياسة الصناعية**، جاء أولاً ليلسط الضوء على الأسس النظرية لتدخل السلطات العمومية في الاقتصاد -بالأخص الرأسمالي-، وهنا بالذات تم طرح جهة التناقض بين المؤيدين للتدخلية وبين الرافضين. وقد تناولنا فيه بالتفصيل أهم رواد المدرستين الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، الذي أيدوا -كل حسب قناعاته- التدخل لأجل حماية آلية السوق، إلا أن الآخرين قالوا ان آلية السوق عندما تتدهور سوف لا تلبث أن تعود إلى حالتها الأولى وهذا ما سمي بالتصحيح الذاتي للآلية. كما تناولنا في ذات الفصل تطور السياسة الصناعية في إطار نظرية معيارية في بداية تكوينها على أنها نظرية مستقلة، وقد أثرنا النقاش حول اهم الرواد الذين ساهموا في بنائها، ومن بينهم Krugman الذي لديه آراء مثرية في الموضوع. ثم ربطنا فكرة السياسة الصناعية بفرع الاقتصاد الصناعي.

الفصل الثاني تحت عنوان تحليل السياسة الصناعية، فقد أثرنا هذا العنوان ليدل على التعمق في فكرة وتحليل السياسة الصناعية، هذا لنسلط الضوء أنواعها، أدواتها، حدودها ودورها حياتها، وقد فصلنا فيه حسب رأي Yves Morvan أنواع السياسات الصناعية، حسب مجال وتكتيك التدخل الذي ينبغي على السلطات العمومية أن تنتهجه، ودعمنا النص بجدول تلخيصي. إلا ان الأمر استدعى منا ان ندعم فكرة أنواع السياسات الصناعية بفكرة أدوات السياسة الصناعية، وقد ادرجنا تسعة (09) أدوات تطرقنا إليها في بحثنا. كما اشرنا إلى حدود السياسة الصناعية مع السياسات الاقتصادية الأخرى (لأن الضد يعرف بالضد) -الهيكلية والظرفية-. وفي الأخير تم التطرق إلى دورة حياة السياسة الصناعية، التي لا تختلف في شكلها عن أي دورة حياة أخرى، إلا في مضمونها، وقد أثرنا النقاش حول أن السياسات الصناعية تتأثر قبل كل شيء بالمراحل الانتخابية حسب الادارات السياسية المعنية.

الفصل الثالث تحت عنوان **السياسة الصناعية في صناعة التأمين في الجزائر**، اول الأمر قمنا بتقديم القطاع محل الدراسة على شكل أرقام ومخططات توضيحية نبين فيها التطور الذي حصل فيه منذ 1995 إلى غاية 2008 ، والشركات الفاعلة فيه على مختلف انواعها واشكالها. كما تطرقنا إلى تلك الشروط اللازمة لمزاولة نشاط التأمين في الجزائر، هذا لأن الأمر استدعى منا ان نحاول ادراج مرجع لكل من يريد ان يسأل إن كان بإمكانه فتح شركة تأمينه الخاصة به -ولما لا-. لكننا أرفقنا هذه الفكرة بفكرة أخرى ألا وهي فكرة الالتزامات السلوكية على شتى انواعها التي يجب على أعوان التأمين ان يلتفتوا لها، ثم أشرنا إلى تلك التصريحات الجبائية والادارية العليا التي يجب وضعها في

الاعتبار عند مزاولة نشاط التأمين، وأخيرا أردنا قدر المستطاع أن نحدد أجناس المتعاملين في القطاع مبيين كل حسب صفته القانونية.

ثم ارفقنا بحثا المتواضع هذا بخاتمة تضم خلاصة الموضوع كتقييم عام للحالة الراهنة التي وصل إليها قطاع التأمين في الجزائر .